

جولة في تاريخ لبنان السياسي مع مهندس «اتفاق الطائف» بذكرى توقيعها الحادية والعشرين

الرئيس الحسيني لـ «الأنباء»: لم يعد من سلطة في لبنان

عندما يطرح اتفاق الطائف الوطني اللبناني، أو أي من بنوده على بساط البحث، أول ما يتبادر الى الذهن اسم الرئيس حسين الحسيني، رئيس مجلس النواب السابق، والموصوف بمهندس ذلك الاتفاق المنهي «للحروب» اللبنانية والنظام لحياة اللبنانيين السياسية، وما بعد تلك الحروب وفي مرحلة «السلم الاهلي» المستمرة.

وقمة أهمية اضافية للاتفاق الذي صار دستوراً تتمثل في كونه أول دستور صاغه اللبنانيون لانفسهم، وان تم ذلك بمساعدة عربية ودولية، بعد تاريخ من الاعتماد على الانظمة والصيغ المعدة لهم في الخارج وطبقاً لمصالح هذا الخارج.

في مكتبه يحي عين التينة، الواقع في نفس المبنى الذي يقع فيه مكتب رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي، كان لقاء «الأنباء» مع الرجل الذي اخرج وثيقة الطائف من براثن الاطراف اللبنانية المتصارعة على الارض، وفي كواليس المصالح الطائفية المتنافرة.

في الذكرى الحادية والعشرين للمؤتمر الذي انعقد في عاصمة الاضطهاد السوداني (الطائف) تحت شعار «السلام بيننا او على لبنان السلام» تحدث الرئيس الحسيني، مستهلاً بالطريق الى المسألة الطائفية في لبنان، «حيث اعلى درجات الكلام والضوضاء حول الطوائف والمذاهب والاديان، وفي ذات الوقت اعلى نسبة تسامح ديني في العالم».

واضاف: ظاهر الحال كل الكلام مذهبي طائفي، وواقع الحال اعلى نسبة تسامح بين الناس.

ويروي الرئيس الحسيني مرحلة سقوط السلطنة العثمانية عام 1918، حيث تحكمت بمصر لبنان دول ادعت حماية الطوائف فيه، الفرنسيون مثلاً ادعوا حماية الطائفة المارونية والروس ادعو حماية الطائفة الارثوذكسية، والنمساويون ادعو حماية الروم الكاثوليك وطبعا المسلمون هم في كنف السلطنة العثمانية، ولما جاء البريطانيون، فتفتسوا على طائفة ليجموها او ليدعوا حمايتها، فلم يجدوا غير الدروز فداعوا حمايتهم.

وتابع الحسيني: ما يهمني قوله، انه منذ فترات طويلة، صارت هناك صيغ للبنان، اول صيغة هي صيغة «القائمقامتين»، كانت عندها اماره في جبل لبنان، الصراع الاقليمي والدولي قضى بوضع صيغة باننشاء «القائمقامتين» قانمية مقام النصارى وقائمقامية الدروز عام 1982، ثم بدأت الحرب الالهية من 1842 الى 1860 اي نحو 18 سنة حرب، علما ان هذه الصيغة اجنبية اعدت للبنانيين ولم يكن اللبنانيون من وضعها، وفي العام 1861 كانت صيغة «المختصر فيسة» تقضي بان يعين متصرف على جبل لبنان، مسيحي من الناحية المسيحية، كحاكم يعاونه مجلس ادارة منتخب، ويوزع على اساس لكل طائفة عضوان، لم تصمد هذه الصيغة التي البست للبنانيين اكثر من ثلاث سنوات حتى عام 1964.

الطائف صناعة لبنانية

واستمر هذا الوضع حتى سقوط السلطنة العثمانية عام 1918، وفي العام 1920 جرى تعيين اول مجلس ادارة لبناني برئاسة داود عمون، من دير القمر وجميع هذه الصيغ البست للبناني، وحتى صيغة 1943 (صيغة الاستقلال) حصلت تدخل بريطاني لجلاء القوات الفرنسية عن لبنان وكذلك تدخل مصري الى ان وصلنا الى اتفاق الطائف الذي كان صياغة لبنانية مائة بالمائة، ولا فاصلة ولا حرف.

صناعة لبنانية؟

● نعم انها اول صيغة بصوغها اللبنانيون لانفسهم، ولكن تبعا للسؤال المطروح، هل باستطاعة اللبنانيين حكم انفسهم بانفسهم ام لا؟ كترجمة للصيغة اياها، والتي هي خطة عمل لاقامة الدولة المدنية التي تحفظ كل الناس في اطار وطني عام، اي تاخذ من جميع الفئات لتعطي دولة واحدة لجميع اللبنانيين، على نظام جمهوري ديموقراطي برلماني، قبل ذلك كان العائق الاساسي في طريق حركة الرئيس فؤاد شهاب الاصلاحية، هو عدم الاتفاق على الهوية الوطنية والانتماء العربي والنظام الحر، ولانه لم يحصل اتفاق على الهوية الوطنية، وبالتالي لم يبت بالهوية العربية، وبالانتهاء العرقية، لذلك قيل في عام 1943، لبنان ذو وجه عربي، ودار الاختلاف ولانه لم تحسم الهوية والانتماء لم يكن من ايضاح لنظام الحكم في لبنان،



رئيس مجلس النواب الاسبق حسين الحسيني مستقبلاً نائب رئيس التحرير الزميل عدنان الراشد بمكتبه في عين المريسة (محمود الطويل)

«الطائف»

أول صيغة حكم صناعة لبنانية مائة بالمائة لكن مراسيمه التطبيقية مازالت في الأدرج



العلمنة تلغي الاعتراف بالجماعات الدينية أو غير المدنية تعترف بحقوق الفرد وحقوق الجماعات

دعم عربي ودولي

لكن كان لصيغة الطائف دعم خارجي عربي ودولي؟

● نعم لقد كان هناك دعم عربي ودولي نظرا للقناعة بان هذا هو السبيل الوحيد لإخراج لبنان من محتضه، وأصبح اتفاق الطائف «لبناني - لبناني»، و«لبناني - عربي»، و«عربي - دولي»، وهناك التزام كامل، لبنانياً أصبح اتفاق الطائف دستور البلاد، وعربياً أجمعت دول الجامعة على الالتزام به، ودولياً ليس فقط بإجماع مجلس الأمن بل بإجماع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

الوهم الأميركي

أما بعد حرب الخليج والاحتياح العراقي للكويت فقد تغيرت الأولويات، كانت الأولوية لحل أزمة لبنان كمدخل لحل أزمة المنطقة، وبعد احتياح الكويت والحرب على العراق توهم الأميركيون أن هناك امكانية لحل أزمة المنطقة، فبموجب الأولوية لمعالجة أزمة المنطقة وليس لحل أزمة لبنان، وهذا خطأ فاحش، لأن حل أزمة لبنان يساعد بشكل واضح على حل أزمة المنطقة، بالأمس واليوم وغداً ما زلنا بهذه المشكلة، وفي اعتقادي لقد تغير الدور السوري، لقد كان هذا الدور

المساعدة على حل الأزمة كونه الشقيق الأقرب والممثل للإرادة العربية الجامعة في الدار البيضاء عام 1989، وبعد حرب الخليج بات هناك دور آخر لسورية، هو المساعدة على ادارة الأزمة، مع غياب حلها، وهنا دخلنا في انتاج ازمات ما زلنا نعاني منها.

العجز عن إنتاج سلطة

وردا على طروحات تطوير وتعديل اتفاق الطائف، قال الرئيس الحسيني: نحن الآن في حكم ميليشيات منذ عام 1993 حتى اليوم، على طراز الفصائل الفلسطينية، كل فصل له تبعية لدولة من الدول، والإرادة الداخلية انطسخت، لكن 45٪ من أرقام موازنتنا لا يفاء فائدة الدين العام، و35٪ رواتب موظفين وعسكر و17٪ لتغطية عجز الكهرباء و3٪ فقط لكل شؤون البلد، وبالتالي اعتبارا من 2005 حتى الآن، هناك عجز مطلق عن انتاج سلطة، وأي تكوين سياسي لا ينتج سلطة يعتبر ميتا، والسبيل الوحيد لإنتاج سلطة هو العودة لاتفاق الطائف، والعودة للدستور، اما القراء الذين تراهم على الساحة فإمتني ان تسالهم واحدا واحدا، اي منهم يملك اي مشروع؟ اي واحد، أنا مستعد للسير معه شرط ان يكون لديه مشروع.

هناك تسلط على لبنان

كلهم أصداء لشاريع للمغير، حتى لا توجد مشاريع للمغير، هناك تسلط على اللبنانيين ومنعهم من أداء دورهم، لأن للبنان دورا مهما في المنطقة مهما جدا.

ماذا عن حال الحريات العامة في لبنان الآن؟
● لبنان يملك حريات عامة مارسها حتى في ظل السلطنة

الدين الاحدب أول رئيس لمجلس الوزراء.

مرشح سني لرئاسة الجمهورية

نذكر أن مفتي طرابلس الشيخ محمد الجسر ترشح لرئاسة الجمهورية؟ هذا حصل عام 1932، يومها كان زعيم الاغلبية الشيخية المسيحية الرئيس اميل ادة، وضمن كتلته المسماة «الكتلة الوطنية» كان مفتي طرابلس الشيخ محمد الجسر، وهو شخصية مهمة جدا، فحصل صدام بين المفوض السامي الفرنسي وبين اميل ادة، بعد ان منته المفوض السامي بإعطاء رئاسة الجمهورية للموارنة، فلم يتقبل ادة هذا الامر، فعاد الى كتلته التي اخذت القرار بترشيح الشيخ محمد الجسر المسلم السني لرئاسة الجمهورية، وقد حاول المفوض السامي ثني ادة عن قراره، فأجابيه بقوله: كتلتي قررت ولا ترجع عن قرارها، وفي الساعة الحادية عشرة ليلا من اليوم السابق للانتخاب، عمد المفوض السامي بما له من سلطة الانتخاب الى حل مجلس النواب وتعليق الدستور، منعا لانتخاب الجسر رئيسا للجمهورية.

تلك هي المحطات الاساسية في التاريخ اللبناني، ثنائيات وغير ثنائيات.

رئاسة مجلس النواب

وماذا عن رئاسة مجلس النواب وكيف آت الى المسلمين الشيعة؟
● الرئيس صبري حصادة كان أول رئيس لمجلس النواب من الطائفة الاسلامية الشيعية، لكن هذا لم يمنع أنه في العام 1947 انتخب مجلس النواب الارثوذكسي حبيب أبو شهلا، رئيسا له، وفي تاريخ رئاسة مجلس النواب هناك أرثوذكس وموارنة وسنة وشعبة.
● وهل بقيت الحكومات برئاسة سني؟ لا، بل شكلت حكومات برئاسة اميل ادة وبشارة الخوري.

دولة مدنية وليس العلمانية

وهل يمكن أن تتغير حالة التوزيع الطائفي للرئاسات؟
● هذه الحالة ماتت عمليا، لأنها لم تعد تتجج سلطة، دستورنا لا ينص على هذا، بل ينص على دولة مدنية مؤمنة بالله، لكنها لا تتخذ ديناً معيناً أو مندبا معينا لنفسها، ولتحمي حرية ايمان الناس بالله، كما يشاؤون، إذن الدولة اللبنانية دولة مدنية ومؤمنة، لأن العراق هو على طريق اقامة الدولة المدنية، الحاصل في مصر، مطالبة بالدولة المدنية، حتى «الإخوان المسلمين» بدأوا يطالبون بحزب مدني في دولة مدنية، لا شيء يناسب المجتمعات المنوعة غير الدولة المدنية، وليس «العلمنة»، لأن الموضوع الطائفي في لبنان نشأ بثنائية درزية - مارونية في عهد المتصرفية من 1920 حتى 1964، بعدها ومنذ العام 1920 بدأت ملامح ثنائية مارونية - سنية عبر انتخاب رئيس مجلس وزراء عن الطائفة الاسلامية السنية، وكان المرجح خبير

لا سلطة في لبنان

دولة الرئيس، شكرا على هذه الإحاطة الشاملة بتاريخ الكيان اللبناني، وماذا عن واقعنا السياسي في المرحلة الراهنة.
● ماذا عن الحكومة التي استعصى تشكيلها على الرئيس نجيب ميقاتي، جارك في المبنى عينه؟ سبق أن قلت لم يعد من سلطة في لبنان.. اجتمعوا وصدقوا الناس بين 8 و14 آذار، ثم افقوا حكومة واحدة من طرفين، لم نستطع ان نحكم، ولا استطاعت ان تحل المشاكل الاساسية، مشكلة السلاح، مشكلة المحكمة الدولية، ومشكلة الدين العام ومشكلة الكهرباء.

لحكومة انتقالية لثلاثة أشهر

الكهرياء محنة لبنان المزمعة؟
● بالطبع، كيف يكون لبنان بلدا سياحيا ولا يكون فيه كهرياء منتظمة؟ هذا غير معقول، الوضع الذي نحن فيه يحتاج الى اقامة الدولة، ومفتتاح اقامة الدولة، قانون الانتخاب على النظام النسبي، وقرار قانون السلطة القضائية المستقلة، اي مستثمر عربي او غير عربي ليس مستعدا للاستثمار في لبنان اذا لم تكن هناك سلطة قضائية مستقلة، واي تعاط من المجموعة الأوروبية او غير الأوروبية مع لبنان بحاجة الى استقرار سياسي، ولا نهوض اقتصادي من دون

استقرار سياسي، اذن الحكومة المطلوبة ليست حكومة حصص، بل حكومة قد يكون عدد وزرائها 14، وهو الحد الأدنى المسموح به بعد الطائف، ولمرحلة انتقالية لثلاثة اشهر فقط، تقر خلالها قانون الانتخاب وقانون السلطة القضائية المستقلة، وهناك يشكلكن المفتاح للوصول الى الدولة، الآن ليس لدينا دولة، لا شيء لدينا، عندها يصح بوسع مؤسسات الدولة حل الازمات تباعا، ازمة وراء ازمة، ولناخذ موضوع سلاح المقاومة لأنه مادام هناك احتلال لالارض فهناك مقاومة، وهذا امر مشروع في اتفاق الطائف وخارج اتفاق الطائف وحتى في ميثاق الامم المتحدة، اما السلاح الآخر الذي يابسي الناس فهو موجود لدى كل اللبنانيين، وهو بحاجة الى حل، وعلينا ان ندعو اللبنانيين الى تسليم اسلحتهم طينعيا للدولة، ولكن اين الدولة؟ واي دولة من الدويلات القائمة؟ كل قائد ميليشيا لديه دولته، لذلك بلغنا الطريق المسدود وما من حل سوى هذا الحل.

أين القوانين التطبيقية للطائف؟

دولة الرئيس، بتقديركم هل ترى أن لدى الرئيس المكلف نجيب ميقاتي الفرصة لمعالجة ما نراه من ترديات؟

● واقعا اننا لا نتدخل في هذا الامر، ولا فكرة لدي، لكنني ارى ان تاليف حكومة على الطريقة التقليدية تمتوت بوقتها، تسقط توا، بعد اقرار دستور الطائف، كان هناك 12 قانونا تطبيقيا، لم يصدر منها ولا قانون؛ بعضها في المجلس النيابي كقانون الانتخاب الذي وصفه الوزير الاسبق فؤاد بطرس، وقانون السلطة القضائية المستقلة الذي قدمناه نحن منذ 1997، وهناك قانون الدفاع الوطني وقانون تنظيم رئاسة الجمهورية، وقانون اصول العمل في مجلس الوزراء، المحققة لا تستطيع ان تكمل على هذا النحو.

مجلس النواب

تلاحظون عدم وجود دولة في لبنان، بالمعنى المؤسساتي للدولة، اليس هذا مؤشرا على عدم وجود رجال دولة اساسا؟
● الكل خير وبركة، عندما توضع القوانين التمهيلية يسهل تصريف السياسيين، فلنعمل قانون انتخاب جديد على قاعدة النسبية ومن ياخذ الاكثية انسا الضخخ له، لان هناك مقياسا صححيا، الجميع معينون من الخارج، مجلس النواب شكلي يديره خمسة من بره، من يقرر عنه الآن، وهو مقل؟ حتى موضوع الحوار الوطني، ابعوده عن مجلس النواب، البرلمان هو مؤسسة دائما للحوار، وحينما تقيم طاولة حوار من خارج مجلس النواب، تكون الخاتج المجلس، والغيت مجلس الوزراء معه، وبتنا بالادولة، بحكم عشارتي بدائي، حتى العشارية لها اصولها.

الاهمية الكبرى لما يحدث في مصر

بالتأكيد الرئيس الحسيني متابع لما يجري في المنطقة من قدرات تغييرية وانتفاضات كبرى، الى اين المال برايكم؟
● اننا اعلق اهمية كبرى على ما حصل في مصر فقط، لانه منذ 1973 شهد العرب اول حرب ناجحة بعبور القناة، وبواسطة هذه الحرب استرجعوا قوتهم بانفسهم، حينها نشأت معاهدة «لا حرب بلا مصر ولا سلم بلا سورية» لكن في العام 1978 أخذوا مصر الى الاحراب، الى معاهدة كامب ديفيد، بضغط نفوذ اسرائيل التي أخذت الاحراب ورفضت السلم، وبعد كامب ديفيد جاءت «أوسلو» الفلسطينية و«وادي عربية» الأردنية، فحصل خلل في التوازن وتعطل العمل العربي المشترك، ولو لم تحدث مصر ما كان ممكنا احتياح العراق للكويت، وكلنا نتذكر أحداث ابول الأسود في الأردن، والتي أمكن احتواؤها في القمة العربية (التي دعا اليها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في القاهرة)، في حين انه بعد ثلاثة أشهر من توقيع كامب ديفيد اجتاحت اسرائيل جنوب لبنان عام 1978، وهذا نتج عن انعدام التوازن العربي مع اسرائيل، وحتى التوازن الاقليمي المتفعل بإيران وتركيا ومصر، فمن دون مصر لا توازن، وإذا لم يتضامن العرب مع تركيا وإيران فلن يكون لهم مكان في ميزان العالم الجديد.



الرئيس حسين الحسيني متوسلا الزميلين عدنان الراشد وعمر حبيجر